القرار ١٨١٨ (الدورة ١٧)

مسألة نياسالاند

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قرارها ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠، والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والى قرارها ١٦٥٤ (الدورة ١٦) المتخذ في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١ الذى انشأت به لجنة خاصة لتحرى تنفيذ الاعلان ،

وقد نظرت في الفصل الرابع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة[1] ، المتعلق بمسألة نياسالاند ،

١ — تحيط علما بالمقررات والتوصيات المتعلقة بنياسالاند والتي اقرتها اللجنة الخاصة في ٧ حزيران (يونيه)١٩٦٢ وأحالها الامين العام الى حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية في ١٨ حزيران (يونيه) ١٩٦٢ ؛

٢ — وتلاحظ مع الارتياح ، انه تم ، اثناء المحادثات الدستورية التي جرت في لندن في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٢ ، الاتفاق على دستور جديد لنياسالاند ؛

٣ — وتعرب عن املها في ان يؤدى هذا الاتفاق الى تحقيق استقلال نياسالاند دون تأخير وفقا لأماني شعبها .

الجلسة العامة ١١٩٦
١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢

القرار ١٨١٩ (الدورة ١٧)

الحالة القائمة في انغولا

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في الحالة الحرجة القائمة في انغولا ،

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة عشرة، المرفقات ، البند ٢٥ من جدول الاعمال ، الوثيقة ج ع/ ٢٣٨ ٥ .

وقد نظرت في تقرير[١] اللجنة الخاصة المعنية بالاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية ، المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ١٦٩٩ (الدورة ١٦) المتخذ في ١٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١ ،

وقد نظرت في تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالحالة القائمة في انغولا[٢] ، والمنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ١٦٠٣ (الدورة ١٥) المتخذ في ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٦١ ،

واذ تشجب بحزم الابادة الجماعية لسكان انغولا الاهليين وغير ذلك من التدابير القمعية القاسية التي تطبقها السلطات الاستعمارية البرتغالية ضد شعب انغولا ،

واذ تأسف للاعمال المسلحة التي يقوم بها البرتغال بغية كبت شعب انغولا ، ولاستعماله في ذلك الاسلحة المزود بها من بعض الدول الاعضاء ،

واذ تلاحظ ان جميع الحقوق والحريات الاساسية منكرة على السكان الاهليين في اقليم انغولا كما في المستعمرات البرتغالية الاخرى ، وان التمييز العنصري يمارس في الواقع على نطاق واسع ، وان حياة انغولا الاقتصادية قائمة الى حد كبير على السخرة ،

واذ ترى عن اقتناع ان الحرب الاستعمارية التي تشنها حكومة البرتغال في انغولا ، وانتهاكها لقرار مجلس الامن المتخذ في ٩ حزيران (يونيه) ١٩٦١ [٣] ، ورفضها تنفيذ احكام اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ ، ورفضها تنفيذ القرارات ١٥٤٢ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ ، و ١٦٠٣ (الدورة ١٥) المتخذ في ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٦١ ، و ١٦٠٤ (الدورة ١٦) المتخذ في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١ ، و ١٧٤٢ (الدورة ١٦) المتخذ في ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٢ ، اذ ترى ان كل ذلك يشكل مصدرا للنزاع والتوتر الدوليين وتهديدا خطيرا للسلم والامن العالميين ،

واذ تذكر المبادىء الواردة في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) ،

١ — تعرب عن ارتياحها للجنة الفرعية المعنية بالحالة القائمة في انغولا ، للعمل الذي قامت به ؛

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة عشرة ، المرفقات ، البند ٥٤ من جدول الاعمال ، الوثائق ج ع/ ٥١٦٠ والاضافتان ١ و ٢ .

(٢) المرجع الاخير ، البند ٢٩ من جدول الاعمال ، الوثيقة ج ع/ ٥٢٨٦ .

(٣) الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة السادسة عشرة ، ملحق نيسان وايار وحزيران (ابريل ومايو ويونيه) ١٩٦١ ، الوثيقة م أ/ ٤٨٣٥ .

٢ — وتؤكد رسميا من جديد حق شعب انغولا، غير القابل للتصرف، في تقرير المصير والاستقلال، وتؤيد طلبه الاستقلال فورا ؛

٣ — وتشجب الحرب الاستعمارية التي يشنها البرتغال ضد شعب انغولا وتطلب من حكومة البرتغال وقفها فورا ؛

٤ — وتطلب الى السلطات البرتغالية مرة اخرى الاقلاع فورا عن اتيان الاعمال المسلحة واتخاذ التدابير القمعية ضد شعب انغولا ؛

٥ — وتحث حكومة البرتغال على القيام دون اى تأخير بما يلي :

(أ) الافراج عن جميع المسجونين السياسيين ؛

(ب) رفع الحظر عن الاحزاب السياسية ؛

(ج) اتخاذ التدابير السياسية والاقتصادية والاجتماعية الواسعة الكفيلة بانشاء المؤسسات السياسية التمثيلية المنتخبة بحرّية، ونقل السلطة على شعب انغولا وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

٦ — وتطلب الى الدول الاعضاء استخدام نفوذها لتأمين التزام البرتغال لهذا القرار ؛

٧ — وتطلب الى جميع الدول الاعضاء ان تمنع عن البرتغال اى تأييد او مساعدة قد يستخدمها لكبت شعب انغولا، ولاسيما وقف تزويد البرتغال بالاسلحة ؛

٨ — وتذكّر حكومة البرتغال بأن استمرارها في عدم تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن يتنافى مع عضويتها في الامم المتحدة ؛

٩ — وتطلب الى مجلس الامن ان يتخذ التدابير المناسبة، بما في ذلك توقيع الجزاءات، لضمان التزام البرتغال لهذا القرار وللقرارات السابقة المتخذة من الجمعية العامة ومجلس الامن .

الجلسة العامة ١١٩٦
١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢